

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٧٨

الاثنين، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد خوجة (ألبانيا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي
الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
أيرلندا السيدة موران
البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
الصين السيد داي بنغ
غابون السيدة كمبانغوي أنكاسا
غانا السيد أغيمان
فرنسا السيد دو ريفيير
كينيا السيد كيبوينو
المكسيك السيدة بوينروسترو ماسيو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
النرويج السيدة يول
الهند السيد رافندران
الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-40238 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة بشرى الحضييري، رئيسة منظمة فزان ليبيا ومديرة العمليات فيها.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): إنني ممتنة لإتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما بالتطورات الأخيرة في ليبيا.

على الصعيد السياسي، يسرني أن أبلغكم بأنه منذ آخر إحاطة للمجلس في ٢٠ حزيران/يونيه، تم إحراز بعض التقدم على المسار الدستوري. إذ عقدت الجولة الثالثة والأخيرة من مشاورات مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بشأن الأساس الدستوري للانتخابات، في القاهرة في الفترة من ١٢ إلى ٢٠ حزيران/يونيه. وتوصل الممثلون إلى توافق واسع في الآراء حول معظم المواد الخلافية في الاقتراح الدستوري لعام ٢٠١٧. ومع ذلك، لا تزال هناك خلافات بشأن التدابير التي تحكم الفترة الانتقالية المفضية إلى الانتخابات. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز جدير بالثناء. وكان هذا الاجتماع هو المرة الأولى التي يشارك فيها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في مراجعة جادة للمقترح الدستوري منذ اعتماده في عام ٢٠١٧.

ومما يشجعنا أن قادة المجلسين قد قبلوا دعوة المستشارية الخاصة ستيفاني ويليامز للاجتماع في جنيف في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ حزيران/

يونيه من أجل مناقشة التدابير التي تحكم الفترة الانتقالية المؤدية إلى الانتخابات والتوصل إلى اتفاق بشأنها. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الانتخابات هي السبيل الوحيد لتسوية الخلافات على الشرعية الديمقراطية لجميع المؤسسات الليبية. وأود أن أذكر بأن مجلس النواب انتخب في عام ٢٠١٤ لمدة أربع سنوات، وأن المجلس الأعلى للدولة، وهو الهيئة الموروثة للمؤتمر الوطني العام الليبي، انتخب منذ ما يقرب من ١٠ سنوات، ٢٠١٢. وأشجع مجلس الأمن وجميع شركاء ليبيا الدوليين على دعوة قيادة المجلسين إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها الاتفاق الذي تم التوصل إليه في القاهرة. لقد حان الوقت للاتفاق على المسائل المعلقة وإجراء الانتخابات.

وما زلنا ملتزمين بدعم جهود المصالحة الوطنية الليبية، والعمل عن كثب مع شركائنا، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الصدد، نرحب بإطلاق الرؤية الاستراتيجية للمجلس الرئاسي للمصالحة الوطنية في ٢٣ حزيران/يونيه. ونقدر تركيز الوثيقة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي الوقت نفسه، نكرر التأكيد على الحاجة إلى عملية مصالحة شاملة للجميع ومحورها الضحايا وقائمة على الحقوق ومستتدة إلى مبادئ العدالة الانتقالية، مع التركيز على الحقيقة والمساءلة والتعويضات.

وتساهم الانقسامات السياسية المستمرة في خلق بيئة أمنية متوترة في طرابلس وحولها. ولم تحل بعد مسألة السلطة التنفيذية. ومع استمرار الجماعات المسلحة في اتخاذ مواقف لدعم السيد الدبيبة أو السيد باشاغا، يزداد خطر التصعيد. وأكرر التأكيد على استعداد الأمم المتحدة لتيسير الحوار بين السيد الدبيبة والسيد باشاغا. وأدعو مرة أخرى جميع الجهات الفاعلة السياسية والأمنية الليبية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ومعالجة جميع المنازعات من خلال الحوار.

وأرحب أيضا باستئناف أنشطة اللجنة العسكرية المشتركة ٥٥٥ ورؤساء الأركان مؤخرا، وأشيد بدعوتهم المشتركة للحفاظ على الهدوء والاستقرار في البلد. وشاركت المستشارية الخاصة ويليامز - مع فرنسا - في رئاسة اجتماع عام للفريق العامل المعني بالأمن التابع لعملية

وما زالت حالة حقوق الإنسان في ليبيا تدعو إلى القلق. فلا يزال تسعة من أعضاء المجتمع المدني والعاملين في المجال الإنساني الذين اعتقلوا بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١ وفبراير/شباط ٢٠٢٢، بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، رهن الاحتجاز. وفي ٨ يونيو/حزيران، لم يسمح لأربعة من هؤلاء الأشخاص المحتجزين تعسفا بحضور جلسة سماع مقررة في المحكمة. وعلاوة على ذلك، كانت جلسة السماع بعيدة عن استيفاء معايير المحاكمة العادلة.

ولا يزال يساورني القلق لأن الفضاء المدني يتم تضييقه باستمرار. ولا تزال القيود التعسفية تفرض على منظمات المجتمع المدني. ويُستهدف الناشطون سياسيا من النساء والرجال الذين يدافعون عن حقوق الإنسان بخطاب الكراهية والتحريض على العنف، مما يعرض سلامتهم وأمنهم للخطر.

ومنذ مايو/أيار، تلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقارير أخرى عن مزاعم خطيرة بتعذيب الليبيين والمهاجرين وطالبي اللجوء في مرافق الاحتجاز والسجون. فيجب على السلطات الليبية التحقيق في جميع مزاعم التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز، بما في ذلك تلك المرافق الخاضعة لسيطرة إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية التابعة لوزارة الداخلية. ويجب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الجرائم الفظيعة، محليا أو، حسب الاقتضاء، من قبل آليات العدالة الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية.

ومما يؤسف له أن العدالة والمساءلة بالنسبة للعديد من الضحايا والناجين - بما في ذلك سبل الانتصاف والجبر - بعيدة المنال أو بطيئة بشكل مؤلم. فعلى سبيل المثال، أحالت محكمة استئناف طرابلس في ١٤ حزيران/يونيه قضية مذبحة أبوسليم التي وقعت عام ١٩٩٦ إلى نظام القضاء العسكري، مؤكدة أنها تقتصر على الكفاءة اللازمة للنظر في القضية. ويشير الحكم الأخير، إلى جانب الوقت المنقضي، إلى أن نظام العدالة الجنائية الليبي غير قادر على محاكمة الأفراد على الجرائم الفظيعة أو غير راغب في ذلك.

برلين، بمشاركة اللجنة العسكرية المشتركة، عقد في تونس في ٧ حزيران/يونيه. وركزت المناقشة على الحاجة إلى تعزيز وقف إطلاق النار، بما في ذلك من خلال كفالة إحراز تقدم في عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة والمليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها وانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا.

كما وفر الاجتماع فرصة قيمة لمراقبي وقف إطلاق النار الليبيين من الشرق والغرب لإجراء مناقشاتهم الأولى بهدف تفعيل آلية رصد وقف إطلاق النار التي تقودها وتملك زمامها ليبيا. وبتيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تخطط اللجنة العسكرية المشتركة والمراقبون المحليون للاجتماع مرة أخرى في تونس يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه. وفي الوقت نفسه، يظل مقر مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للبعثة في طرابلس، ريثما توافق السلطات المختصة على أماكن الإقامة وأماكن العمل، من بين شروط أخرى ضرورية لكي يعمل المراقبون من سرت.

أما على الصعيد الاقتصادي، فيستمر الإغلاق الجزئي لقطاع النفط الليبي. ومنذ ١٦ نيسان/أبريل، أدى الإغلاق إلى انخفاض صادرات النفط الليبية بمقدار الثلث وكلف البلد ٣,١ مليارات دولار في شكل إيرادات مفقودة.

وبالإضافة إلى ذلك، يستمر الخلاف على التحكم في الأموال العامة واستخدامها، الذي أدى إلى الإغلاق الجزئي ويمكن أن يؤدي إلى إغلاق المزيد من حقول النفط على المدى القريب. ويمكن لتعليق تحويلات عائدات النفط أن يؤثر سلبا على قدرة حكومة الوحدة الوطنية على دفع المرتبات وتلبية متطلبات الإنفاق الأخرى، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ومن الناحية الإيجابية، يسرني أن أبلغكم بأن الأمم المتحدة ووزارة التخطيط وقعتا في ٧ حزيران/يونيه أول إطار للتعاون في مجال التنمية المستدامة، يغطي الفترة من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥. والغرض من الإطار توجيه أعمال بناء السلام والتنمية التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة في ليبيا، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيدة الحضييري (تكلت بالإنكليزية): اسمي بشري الحضييري وأعمل مديرة للعمليات في منظمة فزان ليبيا. أخطب مجلس الأمن من مدينة سبها في جنوب ليبيا. وأشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لهم بشأن مشاركة المرأة في الحيز السياسي والخدمة العامة والعقبات التي تواجهها.

لقد أدت - منذ تعييني في عام ٢٠١٦ في منصب مديرة العمليات في منظمة فزان ليبيا، وهي منظمة غير حكومية محلية - أكثر من ٣٠ مشروعا في مجالات تتراوح بين التماسك الاجتماعي وتمكين الشباب والنساء وبناء قدرات الحكم المحلي والكثير من المجالات الأخرى. ولئن كنت أدير الاجتماعات المجتمعية وأنخرط مع السلطات المحلية على أساس يومي، أجد نفسي دائما المرأة الوحيدة في بيئة يهيمن عليها الذكور. والمعايير والعادات التقليدية والطابع الذكوري للمجتمع تجعل من الصعب على المرأة أن تشارك في جهود المصالحة وأن تكون من بين صانعي القرار.

ولدى إدارة تلك المشاريع، تعين علي أن أجتمع بالسلطات المحلية وشيوخ القبائل والمسؤولين الدينيين وكبار أفراد المجتمع من أجل تحليل مؤشرات النزاع وتصميم أفضل نهج تدخل للجمع بين أفراد المجتمع. وفي البداية، رفض بعض هؤلاء الأشخاص المشاركة في اجتماع تقوده امرأة شابة - وكانت بيئة غير مرحبة - ومعظمهم لم يأخذوا كلماتي مأخذ الجد. ولكنني كنت مصممة على التأكيد على أنهم يفهمون أنني خيارهم الوحيد لاستعادة الاستقرار وتحسين تقديم الخدمات في المدينة. وقد استغرق الأمر منهم وقتا طويلا ليقبلوني ويعيروا الانتباه لما كنت أقول.

إن المسائل المحيطة بمشاركة المرأة في ليبيا معقدة. فمن الناحية الاجتماعية، لا يزال ينظر إلى المرأة على أنها ضعيفة ولا يسمح لها بالعمل إلا في أنواع قليلة من الوظائف. وفيما يتعلق بالاقتصاد، تميز سياسات العمالة ومواقع العمل ضد المرأة.

ولا تزال المشاركة السياسية للمرأة تواجه كذلك تحديات كبيرة. وقد واجهت النساء في ليبيا عنفا منهجيا من الحكومة، ونتيجة لذلك، ظلن

وتحقيقا لتلك الغاية، فإن تمديد ولاية البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا أمر ضروري لتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وسيتمثل دور بعثة تقصي الحقائق في النهوض بحقوق الإنسان، والمساهمة في تأمين السلام المستدام وتعزيز المصالحة الوطنية القائمة على الحقوق في ليبيا.

وقد سجلت الأمم المتحدة، حتى ١٤ حزيران/يونيه، عودة ٥٠٠ ١٠ مشرد داخلي إضافي إلى أماكنهم الأصلية منذ بداية العام. ويبلغ العدد الإجمالي للمشردين داخليا الآن ١٥٩.٠٠٠، بيد أن التهديدات بالإخلاء القسري للمشردين داخليا لا تزال تثير القلق. وفي طرابلس تعرض نحو ٩٠ أسرة نازحة للتهديد، في ١٥ يونيو/حزيران، على أيدي أفراد الجماعات المسلحة بالجرفات. وصدرت بحقهم أوامر بإخلاء المباني التي يقيمون فيها في غضون ١٠ أيام. ويأتي ذلك التحذير في أعقاب عمليات إخلاء قسري لثلاثة مخيمات تستضيف عائلات نازحة من تاورغاء في مايو/أيار. فلا بد من أن تبذل الحكومة المزيد من الجهود، بدعم من شركاء الأمم المتحدة، لإيجاد حلول دائمة لأولئك الذين ما زالوا مشردين داخليا، تمشيا مع المعايير الدولية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن ليبيا أحرزت تقدما كبيرا في السنوات القليلة الماضية نحو مجتمع أكثر شمولاً. ومن أجل الشعب الليبي، ينبغي لنا ألا نسمح لذلك التقدم بأن يتبدد. وتظل أولوية الأمم المتحدة في ليبيا تتمثل في تسهيل العودة إلى العملية الانتخابية، استنادا إلى أساس دستوري سليم وتوافقي للانتخابات. فذلك ما طلبه الشعب الليبي. ونتائج محادثات القاهرة خطوة في الاتجاه الصحيح. وآمل أن يسفر الاجتماع القادم الذي سيعقد في جنيف بين رئيسي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة عن اتفاق نهائي يؤدي إلى إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. وأود أن أشدد على أن دعم مجلس الأمن المستمر والموحد لتلك الجهود أمر أساسي.

الرئيس (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة الحضييري.

وتمثل زيادة عدد النساء في الخدمة العامة نقطة انطلاق ممتازة، ولكن تحقيق المشاركة المجدية للمرأة يتطلب أيضا اعتماد تشريعات مؤيدة للمرأة. وقد حان الوقت لصانعي السياسات الليبيين والمجتمع الدولي أن يفهموا أن تحقيق الديمقراطية الحقيقية والعدالة والمساواة للجميع يتطلب مشاركة كبيرة من المرأة. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يؤيد المجلس التوصيات التالية المتعلقة بالمرأة الليبية.

أولاً، يجب أن تستمر الجهود الرامية إلى تشجيع مشاركة المرأة في المجال السياسي وفي بناء السلام في ليبيا، بغض النظر عن العقبات. ومن الضروري مواصلة دعم المرأة ومشاركتها على الصعيد الوطني في مفاوضات السلام.

ثانياً، من الضروري تحسين الخدمات التي تركز على المرأة والمرأة عموماً بعيدة كل البعد عن البرامج الحكومية. ويلزم زيادة التنسيق بين الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي لتحسين البرامج المقدمة للمرأة على الصعيدين الوطني والمحلي. ثالثاً، يجب أن نزيد من المشاركة المجدية للمرأة في صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إعطاء المرأة الليبية صوتاً ذا مغزى في صنع القرار والحوكمة.

رابعاً، يجب أن نعزز وضع المرأة من خلال التشريعات وأن نزيد حصة المرأة في الانتخابات البرلمانية المقبلة إلى ٥٠ في المائة، مع مشاركة أكبر في اللجان التشريعية.

وأخيراً، من أجل تعزيز المثل العليا للمساواة والعدالة والديمقراطية، من المهم تعزيز ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين التي تعطي الأولوية لمشاركة المرأة. وإن دعم سلطات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لإنشاء إطار وطني لتعزيز النمو الشخصي للنساء النازحات وضحايا العنف الأسري من النساء في المناطق الريفية أمر ضروري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة الحصري على إحاطتها. وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس

مواطنات من الدرجة الثانية. وكثيراً ما تُرفض النساء اللاتي يحاولن زيادة مشاركتهن في مفاوضات السلام، كما كان الحال عندما أعلنت وزيرة الدولة لشؤون المرأة انسحاب ليبيا من مذكرة التفاهم بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، التي وقعت مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

فقد أثارت مذكرة التفاهم جدلاً واسعاً ورد فعل عنيفاً من أفراد المجتمع المحلي وافترافات من الزعماء الدينيين بأن المذكرة والقرار نفسه يتنافيان مع مبادئ ومعايير المجتمع وعاداته الدينية.

لقد مر أكثر من عقد من الزمن منذ أن تحولت الثورة السلمية إلى حرب داخلية مسلحة. والذين يعيشون في ليبيا من بيننا في الوقت الحاضر يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة، وخاصة النساء والشباب.

ومن بين أكبر المسائل في ليبيا التي تعيق مشاركة المرأة في السياسة وتمنع المساواة بين الجنسين وتهمش مشاركة المرأة في المستقبل انعدام أمنها. ولا يزال نشطاء منظمات المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات أهدافاً للمضايقات على وسائل التواصل الاجتماعي والاعتداءات الجسدية وعمليات الخطف والقتل. ولهذه المخاوف آثار خطيرة على مستقبل حقوق المرأة في ليبيا وتؤثر على إدماجها في العملية الديمقراطية في البلد.

ومنذ عام ٢٠١١، كان لدينا العديد من الحكومات التي يهيمن عليها الرجال، ولكن الحكومات الأخيرة في ليبيا اتخذت خطوات إيجابية من خلال تعيين المزيد من النساء في مناصب أعلى، مثل منصب وزير العدل ووزير الخارجية، وهو ما لم يتحقق من قبل.

وفي هذا السياق، أحرز تقدم هائل لصالح المرأة الليبية. ولأول مرة في تاريخ البلد، شاركت المرأة الليبية بنشاط أكبر في الاستعدادات للانتخابات الوطنية التي أجريت في عام ٢٠٢١. وكانت هناك مرشحتان رئاسيتان، وانضمت العديد من النساء الليبيات إلى الأحزاب السياسية. وهناك أيضاً علامات واضحة أخرى تظهر أن المرأة الليبية تشارك بنشاط في السياسة.

تشمل إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ذات مصداقية وشفافة وشاملة في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نضمن انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، بما في ذلك مجموعة فاغنر. وإن استمرار وجودهم يضر بالسلام والأمن في ليبيا والمنطقة الأوسع. ويجب على جميع القوات الأجنبية والمرتزقة مغادرة ليبيا من دون تأخير. ونؤيد عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ ونحث على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذه. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتعاون مع الأمم المتحدة واللجنة للوفاء بالالتزامات المتعهد بها.

وأخيراً، تؤكد المملكة المتحدة من جديد استعدادها للعمل مع ليبيا وجميع الشركاء الدوليين لبناء مستقبل أكثر سلاماً واستقراراً للبلد وللشعب الليبي. وسنكون على اتصال مع أعضاء مجلس الأمن في الأيام المقبلة بشأن التجديد المقبل لولاية فريق الخبراء وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وكما يعلم الجميع، واجهنا صعوبات خلال الأشهر التسعة الماضية في الاتفاق على ولاية موضوعية. وبدووني الأمل في أن يكون جميع أعضاء المجلس على استعداد للمشاركة في مناقشة بناءة بشأن مستقبل البعثة والاتفاق على ولاية أطول أجلاً لتزويد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالاستقرار الذي تحتاجه.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن، وهي غابون وغانا وكينيا.

نشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو وبشرى الحزيري على إحاطتهما. ونرحب بمشاركة زميلنا، السفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية جهوداً كبيرة لتحقيق إنجاز في المناقشات التي طال أمدها بشأن الفترة الانتقالية، والتي تواجه حالياً

على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. **السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. كما أشكر السيدة الحزيري على تذكيرنا بأهمية مشاركة المرأة في مسائل السلام والأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المستشارة الخاصة للأمين العام ستيفاني ويليامز على كل ما أنجزته من عمل بشأن ليبيا خلال السنوات القليلة الماضية، وأرحب بجهود الأمين العام لتعيين ممثل خاص. ونحن نتطلع إلى أن يتم التعيين على وجه السرعة.

وسأتناول اليوم أربع نقاط.

أولاً، كانت الأمم المتحدة واضحة في أنه على الرغم من أن انتخابات كانون الأول/ديسمبر لم تمض قدماً، فإن صلاحية خريطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار السياسي الليبي لم تنته بعد. ونقر بتركيز بعض أصحاب المصلحة على الموعد النهائي المتصور لخريطة الطريق، ولكن الحكومات الموازية والمؤسسات الموازية ليست في مصلحة الشعب الليبي، كما أن الإنفاق غير المقيد ليس في مصلحته. ونحث جميع الأطراف على الاعتراف بأن موارد ليبيا يجب أن تدار بطريقة شفافة ومسؤولة وخاضعة للمساءلة في جميع أنحاء البلد لصالح الشعب الليبي.

ثانياً، نرحب بالتقدم المحرز خلال المحادثات التي جرت في القاهرة بين اللجنة المشتركة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، بتيسير من المستشارة الخاصة وليامز. ويقع العبء الآن على عاتق قادة المجلسين لوضع الصيغة النهائية للأساس القانوني للانتخابات على وجه السرعة وتحقيق رغبة الشعب الليبي في اختيار قائده. ولذلك، نرحب بالخطط لعقد الاجتماع في جنيف في الأيام المقبلة. ويتعين على كلا القائدين الآن أن يضعوا مصالح ليبيا في المقام الأول. ولا يمكن تحقيق الاستقرار في ليبيا إلا من خلال عملية سياسية شاملة

النفس والهدوء، لا سيما في هذه الفترة الحساسة. كما ندعو جميع الأطراف إلى الكف عن الخطاب التحريضي. إن استمرار وجود المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتبقة والانتهاكات الصارخة لحظر توريد الأسلحة يوفران، على نحو مقيت، بيئة مواتية للتوترات. وفي هذا الصدد، ندعو جميع المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتبقة إلى مغادرة ليبيا فوراً. ونرحب أيضاً بمحادثات اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ التي عقدت الأسبوع الماضي في القاهرة وبالعزم على كفالة تحقيق تلك المغادرة، فضلاً عن توحيد الجيش.

ونحث مجلس الأمن على دعم ذلك العزم من خلال الدفع المستمر لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتقييد بحظر الأسلحة. ونذكر بالآثار المدمرة التي خلفها النزاع على منطقة الساحل. ويجب أن نظل مدركين أن عملية السلام في ليبيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستقرار المنطقة.

ولذلك، فإن المشاورات مع الدول المجاورة ودول المنطقة تتسم بأهمية حاسمة. وينبغي أيضاً تقديم الدعم الدولي للتعاون عبر الحدود بشأن التصدي للاتجار بالأسلحة وتهريب البشر والاتجار بهم، في جملة أمور. ونحث كذلك على ألا تركز جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج داخل ليبيا فحسب، بل أن يضطلع بها أيضاً في إطار نهج تعاوني مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية. كما يجب على المنظور العابر للحدود أن يأخذ في الحسبان البيئة المواتية التي يوفرها النزاع لتنامي الإرهاب. وثمة حاجة إلى إدراج بناء القدرات والدعم الهادفين في مجال مكافحة الإرهاب في إصلاح قطاع الأمن وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يعبرون ليبيا إلى أوروبا هي معاملة مقيتة. وتتنص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على تصميمنا، بوصفنا شعوب الأمم المتحدة على "أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء ... من حقوق متساوية". وهذه للأسف خرافة بالنسبة لإخوتنا وأخواتنا الذين يعبرون مياه البحر الأبيض المتوسط كل يوم وهم يسعون إلى حياة أفضل.

مزيداً من الجمود السياسي المنهك. ونشيد بما حققته اللجنة المشتركة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من تقدم حتى الآن في السعي إلى إيجاد أساس دستوري للانتخابات. ونحث على الحفاظ على الزخم للتغلب على المسائل المعلقة. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به ستيفاني ويليامز، المستشارة الخاصة للأمين العام، في ذلك الصدد.

تتطوي عملية السلام على استعادة الكرامة لشعب يستطيع أن يمضي قدماً في مسار أمته وفق القرارات المنبثقة عن حوار شامل للجميع وعملية مصالحة وطنية شاملة للجميع. ولا يمكن تحقيق عملية سلام يقودها ويملك زمامها الليبيون حقاً دون تعميم الحوار والمصالحة في جميع مراحلها.

ولهذا السبب نصر على مواصلة الحوار وعملية المصالحة الوطنية الشاملة، التي يتبناها أيضاً القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠). وفي ذلك الصدد، نشيد بالسلطات الليبية على إطلاقها الرؤية الاستراتيجية لعملية المصالحة الوطنية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأسس التي تجري على أساسها الانتخابات والانتخابات نفسها ينبغي أن تتلاءم بشكل بناء مع ذلك المخطط العام. ونود أن يتذكر أشقاؤنا وأخواتنا الليبيون أن عملية السلام لا تتعلق كلية بالانتخابات.

ومع ذلك، فإننا نشجع على إجراء انتخابات تضمن المشاركة الكاملة للنساء والشباب الليبيين. ونحذر من أي محاولة لإملاء الكيفية التي ينبغي بها لليبيين رسماً طريق السلام. وبدلاً من ذلك، بوصفنا مجلس الأمن، من واجبنا أن نحمي جميع إنجازات عملية السلام حتى يمكن أن تتحول إلى ركائز راسخة يمكن أن تضمن الاستدامة. ونشجع أيضاً الدعم الدولي لتحقيق تلك الغاية. ونعرب عن تقديرنا للالتزام الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك ما أعيد تأكيده خلال إطلاق الاستراتيجية في ٢٣ حزيران/يونيه، ونرحب باجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المقرر عقده في ٢٩ حزيران/يونيه لمناقشة الحالة في ليبيا.

ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف في طرابلس وحولها. ونحذر من أي لجوء إلى العنف ونحث على ضبط

أن يجتمع رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة في جنيف غدا لمناقشة مشروع الإطار الدستوري لإجراء الانتخابات.

ونحث جميع الأطراف المعنية على السعي إلى حل جميع القضايا السياسية المتعلقة سلمياً، مع مراعاة المصالح الأكبر للشعب الليبي. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف معاً لصون السلام والاستقرار في البلد. وفي ذلك الصدد، نؤكد مرة أخرى أهمية إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب فرصة. لقد مر حوالي نصف عام من التأخير على الموعد المحدد للانتخابات، كما قرر الليبيون أنفسهم. ومن المهم ألا يسمح باستمرار الجمود.

والأولوية الآن هي كفالة إجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة بطريقة حرة ونزيهة وشاملة وموثوقة. ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف في ليبيا من الالتفاف حول هذا الهدف المشترك. ومن المهم أن يدعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي أبناء الشعب الليبي فيما يستعدون للانتخابات. ويمكن للعنف بأي شكل من الأشكال أن يقوض التقدم المحرز منذ عام ٢٠٢٠، وينبغي معارضته بشدة.

ومن المهم أيضاً أن نرى تقدماً ملموساً في الانسحاب الكامل والتام للقوات الأجنبية والمرتزقة. ومن المؤسف أنه بعد مرور أكثر من عام ونصف العام على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، لم نر بعد تقدماً ملموساً في ذلك الصدد. ويضر استمرار وجود القوات الأجنبية والمرتزقة بالسلام والاستقرار في البلد والمنطقة.

وفي هذا الصدد، نود أيضاً أن نؤكد على أن ما يسمى بالتدريب العسكري الذي تقدمه بعض البلدان ووجود قواتها على الأراضي الليبية يشكلان أيضاً انتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن، كما أشار بوضوح شديد فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) في تقريره الصادر مؤخراً، وبصورة أكثر تحديداً انتهاكاً للفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

من المهم كفالة أن تكون العملية السياسية في ليبيا بقيادة ليبية بالكامل ومملوكة لليبيين، دون فرض أو تدخل خارجي. وفي هذا

ونحث على معاملة جميع المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء بكرامة، سواء في البر أو في البحر، ومعاملتهم على قدم المساواة في كل مكان في العالم. كما ندعو جميع الذين يساهمون في معاملتهم اللاإنسانية إلى الكف عن القيام بذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. ويشمل ذلك التمويل المستهدف وتبادل المعلومات بشأن احتجازهم في ظل ظروف غير إنسانية وتبادل المعلومات المتعلقة باعتراضهم في البحر وإعادتهم إلى الموانئ الليبية.

من الضروري أن تكون بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منظمة بوضوح، وأن تُقاد لتمكين المجلس من دعم ليبيا بطريقة منسقة بشكل جيد. ولذلك، نتطلع إلى شغل منصب الممثل الخاص للأمين العام، ونرحب بترشيح الأمين العام مؤخراً لأفريقي لِيُنظر فيه في ذلك الصدد. كما نحث زملائنا أعضاء المجلس على الالتزام ببناء توافق في الآراء وتقديم ولاية جوهرية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى الشعب الليبي في تموز/يوليه.

وأخيراً، نحث على اتخاذ أي إجراء بشأن الأصول الليبية المجمدة بالتشاور مع السلطات الليبية من أجل كفالة الحفاظ على جميع الأصول المجمدة الليبية وعودتها في نهاية المطاف لصالح الشعب الليبي.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا بعملية سلام يقودها الليبيون حقاً ويملكون زمامها، مع احترام سلامة أراضي ليبيا وسيادتها.

السيد رافندرا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بالشكر إلى وكيلة الأمين العام على إحاطتها اليوم. كما أشكر السيدة بشرى الحضيري على بيانها، وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

ونلاحظ مع القلق أن التقدم الذي شهدناه بعد التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار ليس معرضاً لخطر التوقف فحسب، بل هناك أيضاً مؤشرات على خطر التراجع. ولاحظنا بدرجة عالية من القلق التقارير التي تفيد بوقوع اشتباكات مسلحة وتعبئة الجماعات المسلحة في طرابلس وحولها.

ومن المؤسف أيضاً أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق على الأساس الدستوري لإجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، نلاحظ أنه من المقرر

الفاعلة في ليبيا في دعم وقف إطلاق النار والحفاظ على الهدوء. ويجب ألا يذهب التقدم المحرز منذ عام ٢٠٢٠ هباء. ليبيا بحاجة إلى الاستقرار، وليس إلى نزاع عنيف آخر. ولذلك، يساورنا القلق إزاء التدهور السريع في الخدمات العامة، ولا سيما خدمات التعليم والصحة، فضلا عن التحديات الكبيرة في مجال الحماية. وقد يهدد المزيد من زعزعة استقرار الديناميات السياسية اتفاق وقف إطلاق النار وقدرة الحكومة على البقاء، مما يهدد باستئناف النزاع.

أود أيضا أن أكرر الإعراب عن قلقنا إزاء حالة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا. ويجب على السلطات الليبية الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

أخيرا، تؤيد النزويج تمديد ولاية البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا. ومن المهم السماح للبعثة بمواصلة عملها لتعزيز الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان وعملية المصالحة على أساس الحقوق في ليبيا.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وأود أيضا أن أشكر مقدمة الإحاطة باسم المجتمع المدني على تقريرها وتوصياتها المفيدة والثاقبة جدا.

يساور الولايات المتحدة القلق الشديد إزاء الحالة في ليبيا. إن من المؤسف أن تقضي عصابات صغيرة من الرجال - مدعومة في معظم الحالات بالأسلحة بدلا من الشرعية الشعبية - الأشهر الستة الماضية في إبرام صفقات ووضع مخططات لتحديد من سيتولون أمر السلطة ومن سيحصلون على الغنائم في حين لا يزال حوالي ٣ ملايين ليبي ينتظرون ممارسة حقهم في التصويت لانتخاب القادة في ليبيا.

تمر ليبيا بمنعطف حرج الآن، ويجب على قادتها اختيار مسار - سواء التوصل إلى توافق في الآراء وتعزيز الوحدة المؤدية إلى انتخابات نزيهة وتحقيق الاستقرار، أو للتخبط في الوضع الراهن فيواجه الشعب الليبي حالة من عدم اليقين والركود واحتمال اندلاع العنف.

السياق، أود أيضا أن أشدد على أهمية التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة وتسريحها وإعادة إدماجها. تحتاج ليبيا أيضا إلى عملية مصالحة وطنية شاملة وجامعة. ومن المهم أن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على خطر الإرهاب في أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل. وقد أبرز تقرير الأمين العام وفريق الخبراء وجود معسكرات تدريب لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وما يرتبط به من كيانات في جنوب ليبيا. ويثير استمرار قدرة تنظيم داعش على شن هجمات قلقا عميقا. وينبغي أن ينصب تركيز المجلس على القضاء على كل تهديد يشكله تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية في العراق وفي أي مكان في العالم. ويشكل الإرهاب تهديدا متزايدا لأفريقيا، ومن المهم للمجلس أن يركز على المسألة قبل فوات الأوان.

ارتبطت الهند تقليديا بعلاقات وثيقة ومفيدة للطرفين مع ليبيا، وما زلنا ملتزمين بدعم ليبيا وشعبها في مسعاها إلى تحقيق السلام الدائم في البلد.

السيدة يول (النزويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها والسيدة بشرى الحضييري على ملاحظاتها الثاقبة.

واسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد مجددا على دعمنا للأمم المتحدة وللمستشارة الخاصة وويليامز، ولا سيما جهودها الرامية إلى تيسير المحادثات في القاهرة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. ويشجعنا التقدم المحرز خلال آخر جولة من المفاوضات نحو الاتفاق على إطار دستوري للانتخابات. وندعو القادة من كلا الجانبين إلى عقد اجتماعات متابعة لحل المسائل المعلقة. ويسرنا أن نعلم أن هذا الاجتماع سيعقد في جنيف هذا الأسبوع. ويجب أن يكون الهدف هو إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن.

ويساورنا القلق إزاء التوترات المتزايدة في الأسابيع الأخيرة، وخاصة في طرابلس وحولها. من الضروري أن تساهم جميع الجهات

تتمكن من العمل بشعور من الثقة لمعالجة المسائل العديدة التي تواجه ليبيا. وتظل البعثة بحاجة إلى دعم المجلس كي تكون أكثر فعالية، فضلا عن تجديد ولايتها الرئيسية لمدة عام كامل بوصفه أفضل السبل لإظهار ذلك الدعم.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيدة بشرى الحديري على إحاطتهما. وأرحب بوفد ليبيا في هذه الجلسة.

سأعلق اليوم على ثلاثة جوانب.

أولاً، المحادثات السياسية الجارية. نرحب بالاتفاق بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب الذي أدى إلى عقد اجتماعات في جنيف غدا ويوم الأربعاء. نأمل أن يهيء أصحاب المصلحة الليبيون أرضية مشتركة بشأن المسائل الدستورية المعلقة وأن يضعوا معا إطارا للانتخابات في الأجل القصير.

ثانياً، مساعي المصالحة، ونؤيد في هذا الصدد استمرار صلاحية وشرعية خريطة الطريق لمنتدى الحوار السياسي الليبي. ونرحب أيضاً بالرؤية الاستراتيجية لمشروع المصالحة الوطنية التي أعلنها المجلس الرئاسي في الأسبوع الماضي. ونأمل أن ينفذ المشروع تنفيذاً شاملاً في المستقبل القريب. وقبل كل شيء نؤيد المنظور الذي يتناول من خلاله أصحاب المصلحة الليبيون هذه المسألة.

ثالثاً، السلام والأمن. للأسف، لا تزال أعمال العنف في ليبيا تبعث على القلق. ولهذا السبب نكرر التأكيد على مدى أهمية اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٢٠. والواقع أن خطة عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥٥+٥ تعدّ عنصراً أساسياً لتنفيذ وقف إطلاق النار. ونشيد بالجهود المبذولة لتوحيد القوات المسلحة الليبية التي تقودها أيضاً اللجنة العسكرية المشتركة ٥٥+٥. ونؤيد مراعاة بناء المؤسسات في ليبيا بقيادة الليبيين أنفسهم وبملكية وطنية كاملة.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تلك المؤسسات ستعزز قدرة ليبيا على تعزيز السلام والأمن.

إن إعلان انتهاء مدة صلاحية خريطة الطريق لمنتدى الحوار السياسي الليبي لا يغير بأي حال من الأحوال الحقائق في الميدان في ليبيا أو ينهي الجمود السياسي القائم، بل يزيد الشعور بعدم اليقين واحتمال العنف، علاوة على أنه صرف للاهتمام. لقد واصل القادة الليبيون التبرير لفترة طويلة جداولوا إلى تأجيل الانتخابات بهدف إطالة فترة وجودهم في السلطة. ولن يؤدي التنافس الجديد على الزعامة إلا إلى تأخير الانتخابات وإطالة أمد عدم الاستقرار.

لقد تمثل الإنجاز الرئيسي لمنتدى الحوار السياسي الليبي في الاتفاق على إجراء انتخابات. ولا يزال ذلك الهدف صالحاً وقابلًا للتحقيق فضلاً عن أنه يجسد الإرادة التي عبر عنها غالبية المواطنين الليبيين بحرية تامة. ونشعر بالارتياح أيضاً للتقدم الذي أحرزته اللجنة المشتركة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة نحو وضع إطار دستوري للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

ونرحب بالأبناء التي تقيد باجتماع رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ورئيس المجلس الأعلى للدولة المتوقع عقده في جنيف هذا الأسبوع لمناقشة مشروع الإطار الدستوري للانتخابات. ونحثهما على العمل بحسن نية لتجاوز الخلافات المتبقية. وهناك حاجة ماسة إلى مثل هذه القيادة في ليبيا وربما يكون حافزاً لوضع البلد على مسار إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

أود أن أشاطر المتكلمين الآخرين الإعراب عن امتناننا للمستشارة الخاصة ستيفاني وليامز لاستجابتها لدعوة الأمم المتحدة إلى العمل مع الليبيين أولاً للمساعدة في تنفيذ وقف إطلاق النار لعام ٢٠٢٠ وتحقيق الاستقرار الذي أعقب ذلك، ثم الاجتماع مرة أخرى ودعم الأطراف في التوصل إلى اتفاق على الإطار الدستوري للانتخابات. وندعو بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى التنفيذ الكامل للتوصيات الصادرة عن الاستعراض الاستراتيجي المستقل لكي تكون في وضع أفضل يمكنها من تنفيذ ولايتها بفعالية ودعم شعب ليبيا في طموحه إلى الاستقرار والسلام والرخاء.

ختاماً، لقد حان الوقت أيضاً لأن يوفر مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولاية واضحة وشاملة لمدة عام واحد لكي

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكالة الأمين العام على إحاطتها. والإقليمية. كما نذكر بالتزام جميع الدول الأعضاء باحترام حظر الأسلحة.

يساور فرنسا القلق إزاء تطور الحالة في ليبيا على نحو يهدد بعكس مسار التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. وفي سياق توجد فيه حكومتان متنافستان، يجب عدم الاستخفاف بخطر زعزعة الاستقرار أو حتى تقسيم البلد. وبالتالي فإن الحالة الراهنة لا يمكن أن تكون خيارا. ويجب إعطاء الأولوية لحل أزمة السلطة التنفيذية لكي يتسنى تشكيل حكومة موحدة قادرة على قيادة العملية الانتخابية في جميع أنحاء ليبيا. ومع اقتراب موعد ٢٢ حزيران/يونيه من الضروري أن تحترم جميع الجهات الفاعلة الليبية وقف إطلاق النار قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية على النحو الذي طالب به الليبيون الذين ما زال التزامهم ثابتا.

وتدعو فرنسا إلى تجديد ولاية البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا التي يكتسي عملها أهمية حاسمة في ضوء الانتهاكات المثيرة للجزع لحقوق الإنسان، وتحديد حقوق المهاجرين، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويجب على مجلس الأمن أن يسهم في حل الأزمة من خلال التشجيع النشط على استئناف العملية الانتخابية، وهو أمر حاسم الأهمية لتحقيق الاستقرار الدائم في ليبيا. ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعيين ممثل خاص في أقرب وقت ممكن، وندعو أعضاء المجلس إلى التعاون لتيسير تجديد ولاية البعثة في الشهر المقبل تجديدا هادفا.

السيدة بونروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أنا أيضا أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. تأسف المكسيك لأن العملية السياسية في ليبيا لا تزال تضعف نتيجة لعدم التوصل إلى حل توافقي حقيقي بشأن إجراء الانتخابات. وببساطة لا يمكن لهذه الحالة أن تستمر.

إن هذا الحوار ضروري أيضا للتخفيف من حدة التوتر والحفاظ على استقرار الأمن. وهذا أمر ضروري لمواصلة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وخاصة انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة في أقرب وقت ممكن لكي يتسنى إعادة توحيد المؤسسات الليبية، ولا سيما المؤسسات العسكرية والأمنية.

وفي ذلك الصدد، ترحب فرنسا باستئناف عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥. ونحن على استعداد للإسهام في تنفيذ عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج بالتعاون مع الجهات الفاعلة الليبية

المقاطعة لأن السلوك غير المسؤول لقلّة من الناس يحرم الشعب الليبي من الموارد اللازمة لتمويل الخدمات الأساسية ومعالجة الحالة الإنسانية الصعبة السائدة في البلد.

وأخيراً، يحث بلدي السلطات الليبية على كفالة حماية حقوق الفئات الأكثر عرضة للخطر في النزاع. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين، كما يجب التعاون في العمل مع المجتمع المدني لكفالة أن تضطلع النساء والشباب بدورهم المشروع في الحياة السياسية في ليبيا.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكالة الأمين

العام ديكارلو على إحاطتها وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا.

لقد حل الموعد النهائي الذي حدده منتدى الحوار السياسي الليبي للتوصل إلى حل سياسي في ٢٢ حزيران/يونيه. وعلى مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية، صمد وقف إطلاق النار في ليبيا بوجه عام وحققت العملية السياسية العديد من النتائج الإيجابية. بيد أنه لم تتحقق جميع المهام الانتقالية المنصوص عليها في خريطة الطريق للحوار السياسي. ولا تزال هناك خلافات قائمة بين جميع الأطراف الليبية حول مسائل رئيسية من قبيل الانتخابات.

إن نهاية فترة الانتقال السياسي لا تعني نهاية عملية السلام. وينبغي لجميع الأطراف الليبية أن تواصل وضع مصالح بلدها وشعبها فوق كل الاعتبارات الأخرى وتلتزم بالاتجاه العام للتسوية السياسية وتمارس ما يلزم من ضبط للنفس، وتحمي السلام والاستقرار اللذين تحققا بشق الأنفس وتواصل تعزيز الحوار والتشاور وتحافظ على سير عملية السلام في الاتجاه الصحيح.

وفي ضوء الحالة الراهنة والإحاطة التي قدمتها الأمانة العامة، أود أن أبدي الملاحظات التالية.

أولاً، علينا أن نحافظ على الزخم الإيجابي للحوار. فقد عقد مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة مؤخراً ثلاث جولات من الحوار في القاهرة وحققا نتائج إيجابية. وسيواصل قادة المؤسستين الحوار في

وتشجع المكسيك الأمم المتحدة وتدعمها في مساعيها للتيسير السياسي وتعزيز إشراك أصحاب المصلحة الليبيين المستعدين حقاً لحل المشاكل التي أعاققت عملية الانتخابات منذ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

وفي السياق الحالي، نرى بوضوح أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بحاجة إلى قيادة قوية وولاية كبيرة، بما يتماشى مع التحديات التي يواجهها البلد. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق هذين الهدفين، وندعو أعضاء المجلس إلى الاسترشاد بنهج بنّاء لتعزيز البعثة.

وفي مجال الأمن، نشجب الاشتباكات العنيفة التي شهدتها ضواحي طرابلس في الأسابيع القليلة الماضية، وندعو جميع الفصائل إلى احترام اتفاق وقف إطلاق النار احتراماً كاملاً. وتبين تلك الأحداث الأهمية الملحة للمضي قدماً في اتجاه نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها واحترام حظر توريد الأسلحة. وكما قالت المكسيك في مناسبات سابقة، ما دامت الأسلحة متوفرة على نطاق واسع، فإن بعض الجهات الفاعلة ستختار اللجوء إلى العنف بدلاً من إجراء الحوار السياسي.

ونرحب باستئناف عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ ونحثها على اتخاذ خطوات ملموسة إلى الأمام بالتنسيق مع المنطقة بهدف تحقيق انسحاب المقاتلين الأجانب. ونود أن نذكر بأن خطة العمل بشأن هذه المسألة قد اتفق عليها في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر الماضي؛ وحتى الآن، لم نشهد أي خطوات ملموسة إلى الأمام.

وبالإضافة إلى ذلك، تشدد المكسيك على أهمية إتاحة المزيد من المعلومات عن المساهمة المحددة لعنصر الأمم المتحدة في آلية رصد وقف إطلاق النار. ونأمل أن تتضمن التقارير المقبلة للأمانة العامة مزيداً من المعلومات عن النتائج المحققة.

وإذ ننتقل إلى الحالة الاقتصادية، تدين المكسيك الإجراءات التي اتخذت لمقاطعة استغلال النفط الليبي وبيعه. فلا يمكن تبرير هذه

الدولي أن يستخلص دروسا عميقة من تلك الحقيقة ويمتنع عن تكرار أخطاء الماضي.

رابعا، لا بد من النهوض بعملية السلام بشكل شامل. فالاقتصاد وحياة الناس وعملية السلام متأزرة. والنفط مصدر مهم للدخل فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتحسين سبل عيش الناس. وتحت الصين جميع الأطراف على تعزيز المشاورات بشأن توزيع عائدات النفط وتشجيع الاستئناف المبكر والكامل لإنتاج النفط.

والمصالحة الوطنية الشاملة هي مفتاح تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا. وترحب الصين بإصدار المجلس الرئاسي الليبي مؤخرا لاستراتيجية المصالحة الوطنية ومبادئها التوجيهية الخمسة، كما تشجع جميع الأطراف في ليبيا على تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وغيرهما من المنظمات الإقليمية في ذلك الصدد. وما فتئت ليبيا تشعر بالقلق إزاء الخسائر الناجمة عن تجميد الأصول، وقد قدمت طلبات محددة في هذا الشأن. وينبغي لمجلس الأمن ولجنته المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا أن يدرسا ذلك الطلب ويستجيبا له بفعالية.

وبينما نتكلم، وصلت ليبيا مرة أخرى إلى منعطف حاسم. ومما يؤسف له أن المجلس لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع بيان رئاسي. ونأمل أن يتمكن المجلس من الحفاظ على وحدته بشأن الملف الليبي، وأن يتكلم بصوت واحد، وأن يضطلع بدور إيجابي وبناء في دفع عملية السلام الليبية قدما.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو على إحاطتها المفيدة جدا. وأود أن أشكر السيدة بشرى الحصري، مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، على الأفكار القيمة والتوصيات العملية التي قدمتها إلى مجلس الأمن. إنها موضع تقدير كبير.

أود أن أبدأ اليوم بأهم رسالة يمكنني إيصالها إلى الأطراف الليبية. إننا نناشدهم أن يضعوا جانبا الخلافات والمصالح الضيقة.

جنيف. وترحب الصين بذلك التطور وتقدر الدور الإيجابي البناء الذي تضطلع به مصر في ذلك الصدد.

وتشجع الصين جميع الأطراف في ليبيا على الحفاظ على الزخم الحالي للحوار وحل مجموعة من المسائل من خلال التشاور، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالترتيبات السياسية المستقبلية والأساس الدستوري للانتخابات وتوزيع عائدات النفط.

وتشكل الأمم المتحدة القناة الرئيسية لجهود الوساطة في المسألة الليبية. ومن الضروري تعيين ممثل خاص في أقرب وقت ممكن واستئناف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الاضطلاع بوظائفها كاملة. وتظل الصين تؤيد تعيين مرشح أفريقي ممثلا خاصا.

ثانيا، يجب أن نحافظ على الأمن والاستقرار في ليبيا. والحالة الأمنية الحالية في ليبيا حساسة بقدر ما هي معقدة، فالنزاعات تنشب من وقت لآخر في المنطقة الغربية. وتشعر الصين بقلق عميق إزاء ذلك. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي لجميع الأطراف في ليبيا أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وتمتنع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تصعيد التوترات من أجل تهيئة مناخ مؤات للعملية السياسية. وينبغي للبلدان التي لها تأثير على ليبيا أن تضطلع بدور إيجابي في ذلك الصدد.

وترحب الصين باستئناف اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في المستقبل القريب وتتطلع إلى النشر الكامل والسريع لفريق رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة.

ثالثا، يجب أن نبقى ملتزمين بمبدأ ملكية الليبيين للعملية وقيادتهم لها. ففي نهاية المطاف، لا يمكن سوى للشعب الليبي نفسه أن يحل المسألة الليبية، بشكل مستقل وفي ضوء ظروفه الوطنية، من خلال إجراء حوار شامل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة ليبيا وتوليها زمام أمورها احتراما كاملا ويراعي شواغل جميع الأطراف الليبية ويستوعبها، ويقدم المساعدة البناءة ويمتنع عن فرض حلول خارجية.

ويشكل التدخل العسكري والسياسي الخارجي أحد الأسباب الرئيسية وراء الصعوبات التي تكتنف المسألة الليبية. وينبغي للمجتمع

ويساورنا القلق من أن الحالة الأمنية العامة في ليبيا غير مستقرة على نحو متزايد، مع استمرار الجمود السياسي. وقد تجلّى ذلك في أعمال العنف المؤسفة التي شهدتها طرابلس في الأسابيع الأخيرة. وهناك شيء واحد لا يزال واضحا وضوحا تاما: الشعب الليبي لا يريد العودة إلى النزاع.

إننا ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى احترام ودعم اتفاق تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ لوقف إطلاق النار. ويسرنا أن اللجنة العسكرية المشتركة ٥٥+٥ تواصل الاضطلاع بعملها الهام. وندعو إلى إحراز تقدم بشأن انسحاب جميع المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة انسحابا كاملا، وفقا لخطة العمل وبالتعاون الوثيق مع حيران ليبيا.

إن معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع أمر بالغ الأهمية لاستعادة السلام والازدهار لجميع الليبيين. وهذا يعني ضمان التوزيع الشفاف والخاضع للمساءلة والعدل والمنصف للثروة والموارد العامة للشعب الليبي. ويعني كذلك إعطاء الأولوية للمصالحة الوطنية لمعالجة الانقسامات السياسية العميقة وبناء سلام مستدام من القاعدة إلى القمة.

وفي الختام، نعرب عن دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. فدورها الحاسم في المأزق الانتخابي والسياسي الحالي ضروري جدا. ولذلك، نحث أعضاء المجلس على تأييد التجديد الموضوعي لولايتها في الشهر المقبل الذي يمكن أن يمنحها القدرة على التنبؤ والقوة لتيسير العملية السياسية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر ستيفاني ويليامز على جهودها الدؤوبة لردم الهوة بين الطرفين. وننتظر بفارغ الصبر ترشيح ممثل خاص جديد للأمين العام لقيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في هذه اللحظة الهامة لليبيا وشعبها. ويجب على أعضاء المجلس الوفاء بمسؤولياتهم وتمكين قيادة البعثة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر وكيل الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الشاملة، ونشكر السيدة بشرى الحضيرى على إحاطتها القيمة، كما نرحب بمشاركة السفير طاهر السني في جلسة اليوم.

ونناشدهم أن يتفقوا، في أقرب وقت ممكن، على إطار سياسي. وينبغي أن يكون هذا الإطار عملية يقودها الليبيون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة، وينبغي له أن يمهّد الطريق لإجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وشاملة. ونطلب من أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا أن يتمسكوا بنص وروح عملية برلين، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والاستنتاجات التي خلصت إليها الاجتماعات الإقليمية والدولية اللاحقة بشأن ليبيا من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في ليبيا.

ونحيط علما بالجولة الثالثة والأخيرة من المفاوضات التي يسهرتها الأمم المتحدة للجنة المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة الأسبوع الماضي. وكانت جهود المستشارة الخاصة أساسية في التقدم الذي أحرز حتى الآن. ولكن هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ولذلك، فإننا ندعو الجانبين إلى تجنب اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، ونرحب ترحيبا حارا بقبول الطرفين دعوة المستشارة الخاصة وليامز للاجتماع في جنيف هذا الأسبوع لمناقشة مشروع الإطار الدستوري للانتخابات.

وندعو جميع الأطراف إلى ضمان مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع جوانب جهود الانتقال السياسي وبناء السلام في ليبيا. إننا ندين جميع التهديدات والأعمال الانتقامية والعنف، سواء عبر الإنترنت أو خارجه، التي تستهدف النساء، ولا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان وبناءة السلام، والتي، كما أوضحت لنا السيدة الحضيرى، تعرض حقا مستقبل ليبيا الديمقراطي للخطر اليوم. ويجب على السلطات الليبية أن تبذل جهودا أكبر لمنع تلك الأعمال البغيضة من أجل محاسبة الجناة واستعراض التدابير التي تقيد عمل منظمات المجتمع المدني.

وقد تضمن تقرير البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا نتائج صارخة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعيق الانتقال الديمقراطي في ليبيا. وندعو السلطات الليبية إلى التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي وضمان محاسبة المسؤولين عنها. ونحث بقوة على تجديد ولاية البعثة حتى تتمكن من مواصلة عملها الحيوي.

مجلس الأمن المتعلقة بانسحاب القوات والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا على نحو متزامن ومرحلي وتدرجي ومتوازن.

كما ينبغي عدم ترك أي فراغ قد تستغله الجماعات المتطرفة والإرهابية التي تتربص بأي فرصة للتوسع وبسط سيطرتها في ليبيا، إذ ندعم هنا جهود القوات الليبية في مكافحة الإرهاب، لا سيما عبر تأمين الحدود الليبية الجنوبية. ويجب أيضا ألا تستخدم الخلافات السياسية كذريعة لنشر خطاب الكراهية والتحريض على العنف والاقتتال، إذ ينبغي تكثيف الجهود لمكافحة هذا الخطاب بجميع أشكاله، دعما لمساعي إحلال السلم والاستقرار في ليبيا.

ونتطلع إلى تجديد تفويض بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال الشهر القادم، بحيث يتم اعتماد قرار موضوعي يعزز من ولاية البعثة لتكون قادرة على دعم ليبيا. وبالمثل، نتطلع إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام إلى ليبيا في أقرب فرصة ممكنة وبما يتوافق مع متطلبات الوضع الراهن.

وختاماً، ندعو كافة الأشقاء في ليبيا للحفاظ على الإنجازات التي تحققت منذ اتفاق وقف إطلاق النار، ومواصلة توحيد كافة المؤسسات الليبية الحيوية وتحييدها عن الصراعات، وإنهاء المرحلة الانتقالية التي طال أمدها، لتوفير العيش الكريم لكافة الليبيين في بلد موحد وآمن ومستقر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الشاملة عن الحالة في ليبيا في سياق أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. كما استمعنا بعناية إلى السيدة بشرى الحصري.

وحتى اليوم، لا يزال الوضع في ليبيا وما حولها غير مستقر. فالبلد غير قادر على التعامل مع تداعيات العدوان الغربي في عام ٢٠١١، الذي تسبب في انهيار الدولة الليبية وتسبب في أزمة سياسية لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا.

وانتهى أجل خريطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي الأسبوع الماضي. وكانت تلك وثيقة مرجعية تهدف إلى تحديد اتجاه عملية

بداية، نؤكد أن المنعطف الحرج الذي تقف عنده ليبيا، مع انتهاء المدة المحددة في خارطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار السياسي الليبي، يتطلب من الليبيين مواصلة الانخراط في حوار وطني مسؤول والالتزام بالتهدئة الشاملة. ومن هذا المنطلق، نرحب بالتقدم الذي أحرزته الأطراف الليبية بعد انتهاء الجولة الثالثة من مشاورات لجنة المسار الدستوري في القاهرة. ونتطلع إلى الاجتماعات التي ستعقد هذا الأسبوع، والتي نأمل أن تقضي إلى توافق في الآراء بشأن النقاط الخلافية، بما يتيح اتخاذ خطوات ملموسة مبنية على إطار دستوري وتقود الأشقاء الليبيين إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية، وفقا للموعد الذي يتوافق عليه الليبيون. ونشمن في هذا السياق، الجهود الحثيثة للأمم المتحدة وجمهورية مصر العربية في تيسير تلك المشاورات، ونشجع على متابعة هذه المساعي خلال الفترة المقبلة للحفاظ على الزخم الحالي.

كما إن تمهيد الطريق لتحقيق الاستقرار يستوجب إزالة جميع العقبات الماثلة أمام الحفاظ على التهدئة وإنهاء الانقسام السياسي بين الأطراف الليبية وأهمها معالجة أسباب الانفلات الأمني، لا سيما في ظل تصاعد وتكرر الاشتباكات بين المجموعات المسلحة في طرابلس والتحشيد العسكري في محيطها.

وكأولوية، ينبغي توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية ومعالجة قضايا نزع السلاح. ويدعم بلدي في هذا الإطار مبادرة المجلس الرئاسي الليبي بشأن المصالحة الوطنية، وكذلك الجهود المبذولة لمعالجة الوضع العام بهدف حماية المدنيين الليبيين، خاصة النساء والأطفال. ونؤيد كذلك بيان الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يدعو فيه جميع الأطراف الليبية إلى الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار والحيلولة دون انهياره والتحذير من العودة لخيار الاحتكام إلى السلاح.

ونرحب في ذات الإطار باستئناف اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ أعمالها مؤخرًا برعاية الأمم المتحدة، والتي نرى أنها تعد إشارة إيجابية في ظل الأوضاع المعقدة. ونؤكد هنا على ضرورة تنفيذ قرارات

اتفاق نهائي بعد. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يساعد الاجتماع المقبل بين عقيلة صالح وخالد المشري في جنيف في نهاية الشهر على حل الخلافات المتبقية.

ومما يبعث على الاطمئنان أن وقف إطلاق النار لا يزال قائماً وأن اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ تواصل عملها. ولا تزال مسألة إجلاء القوات الأجنبية من ليبيا ملحة. لقد دعونا باستمرار إلى انسحاب متزامن ومتوازن وتدرجي ومرحلي لجميع الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية، تمشياً مع الاتفاقات التي توصلت إليها اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في جنيف العام الماضي. هذا هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يحول دون تدهور الحالة الأمنية.

ويجب، أكثر من أي وقت مضى، تعزيز الجهود الدولية على المسار الليبي. ويجب ألا تكون ليبيا ساحة للتنافس أو للنهوض بخطط ضيقة أحادية الجانب. لذلك من المؤسف أن أولئك الذين دمروا ليبيا في عام ٢٠١١ لديهم على ما يبدو خطط مختلفة تماماً. وإن الحفاظ على وحدة مجلس الأمن بشأن الملف الليبي ليس سوى ستار من الدخان بالنسبة لهم. وإلا، فمن الصعب تفسير الموقف غير البناء جدا لزملائنا الغربيين، وفي مقدمتهم القائم بالصياغة البريطاني بشأن الملف الليبي، فيما يتعلق بمشروع البيان الرئاسي لمجلس الأمن الذي اقترحته روسيا، والذي يحدد الموقف العام للمجلس الداعم للاستقرار والقدرة على الصمود من أجل تحقيق الانتقال السياسي في ليبيا. ونأسف لأنه حتى في هذا المنعطف الحرج، طغت على زملائنا البريطانيين غيرة مبتذلة على قيامهم بالصياغة، مما دفعهم إلى المضي قدماً في تنقيحات غير مقبولة بشكل واضح حالت دون اعتماد المجلس للبيان. وفي الوقت نفسه، وفي اليوم السابق، عمم بيان مستقل صادر عن عدد من أعضاء مجلس الأمن الغربيين. وقد كرر ذلك البيان إلى حد كبير مضمون مشروعنا المقترح. وهذا لا يترك لنا مجالاً للشك في أن وراء الخطاب الرنان لزملائنا الغربيين حول أهمية أن يتكلم المجلس بصوت واحد، لا يوجد سوى معايير مزدوجة مكشوفة، تسببت في الكثير من المعاناة في ليبيا.

التسوية السياسية الجارية، بما في ذلك الانتقال النوعي بشأن المسائل المتعلقة بتوحيد الهياكل الإدارية والأمنية للجماهيرية العربية الليبية السابقة من أجل تعزيز الاقتصاد والقطاع الاجتماعي. ومما يؤسف له أن عدداً من المهام المحددة فيها لم تنجز في الوقت المحدد، بما في ذلك إنجاز العمل المتعلق بدستور البلد وإجراء الانتخابات على الصعيد الوطني. ومع ذلك، تظل مبادئ وروح خريطة الطريق ذات صلة بمستقبل ليبيا. وحقيقة أن الوثيقة انتهى أجلها ليست سبباً للتخلي عن الحذر.

وفي ذلك الصدد، نلاحظ التزام ممثل رئيس الوزراء فتحي باشاغا، المنتخب من قبل مجلس النواب، ومكتبه بمواصلة الجهود من أجل رفاه البلد، ونرحب بالخطوات المتخذة في ذلك الصدد. والأهم من ذلك أن هذا الحماس كان بناءً. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإنشاء هيئات موحدة للحكومة، وتوحيد آليات الدولة والمؤسسات المالية والاقتصادية، وإنشاء قوات أمن موحدة. ومع ذلك، فإن التحدي الأهم الذي يواجه الشعب الليبي هو التغلب على عبء انعدام الثقة المتبادل، نتيجة للنزاع الذي طال أمده.

وندين بشدة اندلاع العنف المسلح بشكل متزايد بين الجماعات المسلحة في طرابلس وأجزاء أخرى من البلد، فضلاً عن إغلاق الطرق على طول الساحل. وندعو الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال المتهورة التي يمكن أن تزيد من تفاقم الصدد. ونعتقد أن جميع أصحاب المصلحة الدوليين الذين يمكنهم التأثير على الجهات الفاعلة الليبية يجب أن يدفعوها إلى الانخراط في تعاون بناء بهدف البحث عن حلول توفيقية للمشاكل المتراكمة فقط من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. ويجب بالتأكيد تجنب البديل عن ذلك، أي تصعيد الأعمال القتالية المسلحة.

ونرحب بالتقدم المحرز على مسار التسوية السياسية، بما في ذلك الجولة الثالثة من المحادثات التي عقدت في القاهرة، حيث تفاوض أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على مشروع دستور. وأسفرت المحادثات عن نتائج هامة، ولكن للأسف لم يتم التوصل إلى

أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على ملاحظاتها ورؤاها القيمة، خاصة في هذا الوقت الحرج، وأشكر السيدة الحصري على استعراضها الواقعي لحالة المرأة في ليبيا. وأود أيضا أن أنوه بمشاركة الممثل الدائم لليبيا، السفير السنّي، في جلسة اليوم.

وأود أن أدلي بالنقاط الأربع الموجزة التالية.

أولا، ينبغي أن تظل أولويتنا الأولى والمشاركة تجنب أي تصعيد عسكري والتغلب على المآزق السياسي والمؤسسي الحالي للبلد. فالتنافس والضغط مع الرجال المسلحين لا يمكن أن يعيدا البلد إلا إلى الورا. لا ينبغي السماح بذلك. لا ينبغي أن يحدث. والليبيون لا يريدون ذلك.

إن العملية التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها وتؤدي إلى انتخابات وطنية حرة ونزيهة في جميع أنحاء البلد في إطار دستوري في أقرب وقت ممكن هي السبيل الوحيد المستدام للمضي قدما للحفاظ على الاستقرار في البلد. وقد أحرز التقدم بفضل الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها المستشارة الخاصة للأمين العام، السيدة ستيفاني ويليامز، وعملها الممتاز في ظروف بالغة الصعوبة، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وندعو قادة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلى المشاركة بحسن نية لحل المسائل المتعلقة في الاجتماع الذي دعت إليه المستشارة الخاص وليامز، والمقرر عقده في جنيف غدا.

لقد أعرب الشعب الليبي بوضوح عن استعداده للإدلاء بأصواته واختيار قادته بحرية وتقرير مصيره. وقد آن الأوان لكي نسمع أصواتهم ونحترم إرادتهم وحقوقهم المشروعة. ونحث أصحاب المصلحة الليبيين على السعي إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للتغلب على مآزق السلطة التنفيذية من أجل كفاءة تهيئة بيئة مواتية لتنظيم انتخابات نزيهة وموثوقة وشفافة وشاملة للجميع. ولا مجال للعنف في تلك العملية، ولن يتغاضى مجلس الأمن عن أي محاولة لإنشاء مؤسسات موازية أو محاولات للاستيلاء على السلطة بالقوة والعنف. ويجب محاسبة أولئك الذين يقوضون الانتخابات.

وبسبب الخلافات المستمرة بين الليبيين وأنانية زملائنا الغربيين، فإن الحالة في ليبيا تواجه خطر الخروج عن نطاق السيطرة. ولذلك، نؤكد مرة أخرى أنه لا بديل عن حل الملف الليبي بطريقة تعكس الواقع الليبي وتحت رعاية الأمم المتحدة. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بدور هام بوصفها وسيطا رئيسيا في هذه التشكيلة. بيد أن البعثة بدون رئيس منذ فترة طويلة. وبدون قائد، لا يمكن لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تقي بالمهام الحاسمة الموكلة إليها والمتمثلة في تيسير الحوار الوطني.

ونلاحظ القيادة الفعالة لستيفاني ويليامز على رأس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بوصفها مستشارة خاصة للأمين العام غير خاضعة للمساءلة أمام مجلس الأمن. ونعتقد أن قيادتها للبعثة مستمرة على نحو مصطنع على الرغم من التأكيدات المتكررة بأن هذا تدبير مؤقت. وفي هذا الصدد، نرى أدلة على أن زملائنا الغربيين يرغبون، بروح التفكير الاستعماري الجديد، في أن يفرضوا على ليبيا برنامجهم لما ينبغي أن يبدو عليه مستقبل البلد ومن ينبغي أن يكون مسؤولا هناك. ونعتقد أن هذا النهج مغرض وغير مقبول. وينبغي أن تكون لمبعوث الأمم المتحدة ولاية ذات صلة يأذن بها مجلس الأمن. وسننطلق من هذه الاعتبارات خلال المفاوضات بشأن مشروع قرار لمجلس الأمن بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تموز/يوليه. ولا بد من وضع حد لأنانية الدول الغربية، التي نصبت نفسها حكما على مصير ليبيا. فهذه مسألة طالت كثيرا جدا.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ تصميم الأمين العام على حل هذه المسألة. وندعوه إلى تناول المسألة بطريقة متوازنة ومتأنية. ومن الضروري كذلك عدم الاقتصر على كفالة توافق الآراء بشأن اختيار الممثل الخاص للأمين العام في مجلس الأمن، ولكن أيضا مراعاة آراء أصحاب المصلحة الليبيين الداخليين والجهات الإقليمية، وعدم الاستسلام لإملاءات الغرب، الذي يعتبر ليبيا فناءه الخلفي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا ألبانيا.

وبينما نكرر شكرنا للمستشارة الخاصة ويليماز على جهودها الدؤوبة ومساهمتها الهادفة، فإنني أؤكد مجددا دعم ألبانيا لجهود الأمين العام الرامية إلى تعيين ممثل خاص لليبيا يتمتع بكامل الصلاحيات واعتماد ولاية قوية ومتجددة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الشهر المقبل.

وفي الختام، نود من السيدة الحضييري وكل مواطن ليبي أن يعيش ويزدهر، وليس فقط أن يبقى على قيد الحياة. لا أحد يستطيع أن يغير الأمور لليبيين. إنهم وحدهم الذين بوسعهم المضي قدما بالبلد. ولذلك، فقد حان الوقت للبناء على التقدم المحرز وفتح فصل جديد للبلد وشعبه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة مرة أخرى لأن الممثل الروسي أشار إلى أهمية وحدة مجلس الأمن، ومع ذلك، على مدى الأشهر التسعة الماضية، عرقل أحد أعضاء المجلس باستمرار توافق الآراء بشأن ليبيا، ويحاول جاهدا تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالإضافة إلى عدم الموافقة على المرشح الأصلي للأمين العام لمنصب الممثل الخاص. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق مستقبل أكثر سلاما واستقرارا للشعب الليبي، وهذا الهدف هو أساس كل جهودنا كقائمين على الصياغة بشأن ليبيا وفي التوسط في مفاوضات بناءة على وثائق المجلس.

وفيما يتعلق بمشروع البيان الروسي، قدم أحدث تقرير لفريق الخبراء أدلة مفصلة على أنشطة مجموعة فاغنر في ليبيا، بما في ذلك الأنشطة التي أدت إلى مقتل المدنيين، وهي أنشطة غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني. إن الوجود المستمر لمجموعة فاغنر وغيرها من الكيانات له تأثير مدمر على استقرار ليبيا والمنطقة الأوسع نطاقا. وما زلنا ندعو إلى المغادرة الفورية لجميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، واقترحنا إدخال تعديلات على مشروع البيان الروسي بما يعكس ذلك.

ثانيا، إن الحفاظ على الاستقرار على الأرض شرط أساسي لعملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة. ويساورنا القلق إزاء التوترات المتزايدة فيما بين الميليشيات. ويجب احترام وقف إطلاق النار. وينبغي ألا يدخر أي جهد في منع نشوب النزاعات على أرض الواقع.

ونرحب باستئناف عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، التي أثبتت بالفعل أنها محورية في تأمين التقدم على المسار العسكري والحفاظ على وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. ونحث جميع الجهات الفاعلة السياسية والمؤسسية الليبية على مضاعفة جهودها من أجل التنفيذ الملموس لاتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك انسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة.

ثالثا، إن حالة حقوق الإنسان في البلد آخذة في التدهور. إننا نشجب الاحتجاز والمحاكمة الجائرة لأحد الموظفين المحليين في المجلس النرويجي للاجئين وغيره من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والإنساني بسبب القيود التي أصدرتها مؤخرا مفوضية المجتمع المدني التي تتخذ من طرابلس مقرا لها.

ندعو الجهات الفاعلة السياسية الليبية إلى التمسك بالتزامات حقيقية في مجال حقوق الإنسان وعدم تقويضها بسبب المكاسب السياسية قصيرة الأجل. ونعتقد أن عملية المصالحة تشمل الليبيين أنفسهم. ومن الأهمية بمكان أن تكون عملية المصالحة قائمة على الحقوق ومحورها الضحايا لمنع تكرار النزاع في البلد. ولذلك، تؤكد ألبانيا من جديد دعمها لتمديد البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا. وينبغي للبعثة أن تواصل عملها الحاسم في النهوض بحقوق الإنسان والأمن وتعزيز المصالحة الوطنية القائمة على الحقوق في البلد.

وأخيرا، لم يعد إنتاج النفط في البلد إلى طبيعته بعد، ولم يحرز أي تقدم في هذا الصدد. يجب أن تعود الثروة الوطنية بالنفع على جميع أبناء الشعب الليبي. إن الوضع الناجم عن إغلاق أكثر من ٣٠ في المائة من حقول النفط في البلد يقوض الاقتصاد الليبي ويعوق الاستثمار في البنية التحتية الحيوية وحتى توفير الخدمات الأساسية الحيوية للسكان.

السيد السنّي (ليبيا): سيدي الرئيس، أشكركم على تنظيم هذه الجلسة اليوم، كما أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها؛ ومن خلالها، نشكر السيدة ستيفاني ويليامز على جهودها التي بذلتها في الآونة الأخيرة. كما أشكر الأخت بشرى الحضيبي على ما قدمته وما تفضلت به من وجهة نظرها معبرة عن شريحة من النساء الليبيات.

ونؤكد أيضا أن مشاركة المرأة في ليبيا مشاركة فاعلة هو مسار طويل لكنه قد بدأ بخطوات جيدة كذلك. فقد شهدنا وجود المرأة الليبية ممثلة عن الأمة الليبية في مجلس النواب، رأيناها في الحوارات السياسية، رأيناها قاضية ورأيناها في القيادات العسكرية والأمنية وغيرها. فمع ذلك نسعى دائما

لزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها، فهي تمثل نصف المجتمع.

مضى شهر تقريبا على آخر إحاطة لنا أمام هذا المجلس (انظر S/PV.9047) وكنا قد حاولنا فيها إيصال صوت المواطن الليبي لكم، حاولنا نقل معاناته ورسالتهم بشكل مباشر بعيدا عن جدل السياسيين ولكن للأسف لم يحدث أي جديد يمكن الحديث عنه اليوم، بل استمر الوضع السياسي متأزما ومعاناة المواطن تزداد تقاقما.

وفي ظل أزمة الطاقة والكهرباء التي تشهدها معظم مناطق ليبيا هذه الأيام ازداد الغضب الشعبي ويأسهم من الجميع وأشك أن هناك من يستطيع متابعة هذه الجلسة أو يرغب في ذلك أصلا. لذا أود أن أعترف مسبقا إلى إخوتي وأخواتي الليبيين إن كان الكلام الذي سمعته اليوم وما سنقوله يبدو مكررا ويدور في حلقة مفرغة. والواقع أنه قد لا يغير من الوضع الذي تعانيون منه الكثير.

كما استمعنا اليوم، وكان آخر المحطات التي كنا نترقبها ورحبنا بها هي الحوارات التي جرت في القاهرة مؤخرا بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، والتي ننتهز هذه المناسبة لتقديم الشكر لأعضاء المجلسين لما بذلوه للتوصل إلى أكبر قدر من توافق الآراء. ولكن للأسف، لم يكتمل الاتفاق في الجولة الثالثة من المحادثات، وهو ما نبهنا لاحتمال حدوثه مسبقا. فهناك بعض النقاط التي لا زالت

ونلاحظ أيضا الأدلة المستفيضة على الانتهاكات الروسية لحظر الأسلحة الليبي الواردة في أحدث تقرير لفريق الخبراء.

ونتطلع إلى المشاركة مع الزملاء في المجلس خلال الأيام والأسابيع المقبلة للمساعدة في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز. أنا أيضا أشعر بالحاجة إلى الرد على التعليقات التي أدلى بها الوفد الروسي اليوم.

تعتز الولايات المتحدة بشكل قاطع على الاتهامات بعرقلة وثيقة لمجلس الأمن بشأن ليبيا اليوم. بل على العكس من ذلك، انضمت الولايات المتحدة إلى أغلبية أعضاء المجلس في تقديم تعديلات بناء لتعزز الوثيقة، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم لجهود الأمم المتحدة في جنيف هذا الأسبوع. وهذه تعديلات مشروعة وداعمة تهدف إلى تعزيز أحد منتجات المجلس، وليس عرقلة.

وأود أن أذكر زملائنا الروس بأن أعضاء المجلس الذين يرغبون في قيادة جهود المجلس بشأن منتج من منتجاته يجب أن يأخذوا في الاعتبار آراء جميع أعضائه بطريقة موضوعية.

وأود أيضا أن أبرز التعليقات التي أدلى بها من فوره ممثل المملكة المتحدة وأن أكرها، مشيرا إلى أنه، خلافا للدعوات العارية عن الصحة التي قدمت بشأن مؤامرة استعمارية جديدة، فالولايات المتحدة لم تعرقل قط تعيين ممثل خاص للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقد رحبنا بالتعيين وأيدنا العديد من المرشحين. ولا أعتقد أنه يمكن قول الشيء نفسه عن الوفد الروسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

وبعض القوى الإقليمية المتدخلة بشكل مباشر في الشأن الليبي. وتجلى ذلك مثلاً في عدم القدرة على الوصول إلى توافق في الآراء على ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أو تعيين مبعوث خاص جديد للأمين العام. وهذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك، ويبدو أنها لن تكون الأخيرة.

وقد أكدنا سابقاً أن الأزمة في ليبيا لا يمكن اختزالها في شخص المبعوث أو قدراته، من إيماننا بأن الصراع الدولي والتدخلات الخارجية والانقسام داخل المجلس هي الأسباب الحقيقية وراء فشل جميع مبادرات البعثات الدولية سابقاً بغض النظر عن يترأسها.

ومن هنا نسجل اعتراضنا وتحفظنا على الآلية الحالية المتبعة لتعيين المبعوث الخاص، والتي تعطي مجلس الأمن اليد العليا في عملية التعيين، أما نحن، الدولة المعنية صاحبة الشأن، فيتم تبليغنا باسم الشخص المرشح فقط لمجرد الإخطار، ومهما كان رأي الدولة سلباً أو إيجاباً، يظل مجرد رأي.

لذا نطالب الأمين العام، لنجاح أي مبعوث خاص أو وسيط دولي، أن يبدأ تشاؤره بخصوص أي مرشح أولاً مع الليبيين ويتأكد من التوافق بين الأطراف السياسية المعنية قبل طرح الاسم على مجلس الأمن، لأنه من المفترض أنه سيكون مبعوثاً أو ممثلاً للأمين العام، وليس لمجلس الأمن. حينها سنؤكد لكم أنه سيكون من الصعب رفض الترشيح من أعضاء المجلس عند علمهم بوجود توافق محلي على هذا الخصوص.

وفي نفس السياق، وعند حديثنا عن أساليب عمل مجلس الأمن، لا يفوتنا أن نسجل تحفظنا أيضاً على آليات عمل المجلس عند إعداد مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية، لأنه وبنفس الطريقة، يتم تجاوز الدولة المعنية ورأيها لأن أعضاء المجلس وحامل القلم غير ملزمين بإشراك الدولة المعنية في مشاوراتهم أو مناقشاتهم، ويتم الاكتفاء بالتواصل الودي بيننا وبين بعض الأعضاء وكأن الأمر مجاملة ولا يخصنا بالأساس.

عالقة ولكنها في واقع الأمر جوهرية وأساسية. وهذه النقاط هي التي تعطل حتى الآن استكمال المسار الدستوري أو القاعدة الدستورية أياً كانت التسميات، هذه التسميات التي في حد ذاتها محل خلاف وجدل حتى الآن.

ورغم ذلك، فإننا نتطلع إلى اللقاء الذي سيجتمع غداً بين رئيس مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في جنيف كما تم الإعلان عنه. ونأمل أن يتحقق فيه التوافق على كافة النقاط المتبقية حتى نستطيع كسر هذا الجمود السياسي والمضي قدماً لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية على قاعدة صحيحة وفي أقرب وقت ممكن، وضمان مشاركة واسعة من كافة الأطراف السياسية دون إقصاء متعمد لأحد، ونصل فعلاً وكما نسمع منكم، إلى حل ليبي خالص وبقيادة وملكية ليبية حقيقية، لأن تجاربنا السابقة والاتفاقات السياسية المختلفة، مثل اتفاقي الصخيرات وجنيف، أثبتت أن الأزمة الليبية ليست قانونية أو مرتبطة بنصوص وخريطة طريق ومدد زمنية، بل الأزمة سياسية بحتة ومرتبطة بأهواء وصراعات عدة قوى إقليمية ودولية تتدخل في بلدي.

وفي هذا الصدد وعلى الرغم من أن المفوضية العليا للانتخابات قد أعلنت استعدادها لإجراء الانتخابات في أكثر من مناسبة حال تم التوافق على القوانين وزوال ما اعتبرته قوى القاهرة، فإننا ندعو من جديد مجلس الأمن بتفويض الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة لدعم العملية الانتخابية وإرسال أفرقة لتقييم احتياجاتنا فوراً ودعم المفوضية العليا للانتخابات مبكراً ومساعدتها في الاستعداد للانتخابات المرتقبة في جميع مراحلها بمجرد التوافق على القوانين والجدول الزمني الخاص بها.

وهنا نتحدث عن الدعم الفني واللوجستي والتقني، ومراقبة دولية وإقليمية حتى لا يضيع الزخم الحالي. ولضمان أن تكون العملية الانتخابية شفافة ونزيهة تقبل بها جميع الأطراف ونتفادى أي محاولات للتزوير أو التلاعب أو التشكيك في النتائج كما يخشى البعض.

لاحظنا مرة أخرى حجم الانقسام داخل المجلس، وما جدال اليوم الذي حدث منذ قليل إلا دليل آخر عليه، مما يؤثر سلباً على مصير الشعب الليبي الذي أصبح للأسف رهينة خلافات أعضاء المجلس

(تكلم بالإنكليزية)

بالرغم من كل المبادرات والحوارات وكل ما مررنا به في السنوات الماضية، لم تعالج المصالحة الوطنية أبداً بطريقة فعالة.

ونشير إلى أن جميع المسارات التي اختُطت كانت إما سياسية أو عسكرية أو اقتصادية - ويمكننا أن نسميها مسارات تقنية - ولكن أياً منها لم يعالج السبب الجذري للمشكلة، وهو المصالحة الوطنية. لقد ظللنا نزوح مكاننا في حلقة مفرغة منذ عام ٢٠١١. وكل مبادرة تم تقديمها كانت هشة، ولم يكن أي منها مستداماً. ونحن الآن ندخل نفس الحلقة مرة أخرى. لذلك فمن الحيوي إيجاد مسار للمصالحة الوطنية ودعمه. وندعو الاتحاد الأفريقي إلى الشروع في تلك العملية، وندعو الأمم المتحدة إلى استكمال جهود الاتحاد الأفريقي. لقد اتخذت كل مبادرة وفكرة تم تقديمها نهجاً من القمة إلى القاعدة، في حين يجب أن ننظر حقاً إلى القاعدة، إلى الناس. نحن بحاجة إلى أن تُشفى الأمة، وإلا فلن ينجح أي عمل نقوم به. وينبغي أن تُكمل تلك العملية كل جهد، بما في ذلك الجهود السياسية، الرامية إلى إنشاء إطار دستوري ووضع اللامسات الأخيرة على كل ما كنا نعمل من أجله في السنوات الأخيرة.

(تكلم بالعربية)

ختاماً، ندعو أبناء شعبنا إلى أن يلتقوا حول كل المبادرات والمقترحات التي من شأنها تعزيز بناء الثقة، ونبذ العنف وخطاب الكراهية، وإنهاء جذري للأزمة، وعدم الارتهان للأجنبي. علينا جميعاً العمل يداً بيد لإنهاء جميع أنواع الوجود الأجنبي بكل مسمياته. فكلنا رأينا، يوماً بعد يوم، كيف توافقت وتصالحت الدول التي كانت بالأمس القريب أعداء وكيف وضعت مصلحتها فوق كل اعتبار وكأن شيئاً لم يكن. لذا علينا وضع مصلحة بلدنا أولاً وأخيراً، فهذا هو سبيلنا الوحيد للخروج من دوامة الصراع والذهاب نحو بناء دولة ليبيا الحديثة؛ دولة المؤسسات والقانون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. وأرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

أعتقد أنه حان الوقت لتغيير هذه الآليات لتكون أكثر شفافية وإنصافاً، ليس مع ليبيا فقط، بل مع جميع الدول المدرجة في جدول أعمال هذا المجلس، لأن هذه الآليات وكما يبدو هي أعرف اتبناها مجلس الأمن عبر العقود وليست مرتبطة بأي لوائح أو قوانين فعلية. على الرغم من كل التحديات والظروف الصعبة، ما زال يحذونا الأمل للخروج من الأزمة الراهنة، وعلينا الالتفاف حول كل مبادرة وحل من شأنهما جمع الليبيين وإنهاء النزاع.

ومن هذا المنطلق، نطالبكم بدعم الرؤية الاستراتيجية لمشروع المصالحة الوطنية التي أطلقها المجلس الرئاسي منذ أيام، هذه الرؤية التي شهدت في يوم الإعلان عنها مشاركة المؤسسات السيادية والمنظمات الدولية والإقليمية المختلفة. فقد شارك في حفل إطلاقها السيد رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة ورئيس وأعضاء المجلس الرئاسي، وكذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، مشهد يستحق الوقوف عنده ونتمنى أن يتم البناء عليه ودعمه، لأن عملية المصالحة الوطنية لا تقل أهمية عن العملية السياسية، بل لا نبالغ إن قلنا أنه لو طبقت الرؤية الاستراتيجية بشكل صحيح ستكون عاملاً رئيسياً في إنجاز طموحات الشعب الليبي في تحقيق الاستقرار والسلام. ونحن بحاجة إلى حسن النية وتهذئة النفوس وتصفية القلوب للوصول إلى توافق حقيقي. إن الخلاف الحاد بين الفرقاء الليبيين وزيادة تعقيد المشهد السياسي، مع غياب الإرادة الدولية لحل الأزمة، تبعث في نفوس أبناء الوطن الخوف من الحاضر والمستقبل، لأننا قد نجد حلولاً تلافيفية لمشاكل اليوم، ولكن هذه المشاكل حتماً ستعود وتكرر بشكل أكثر إيلافاً، لأن أسس الخلاف موجودة ما لم تكن هناك حلول جذرية لها. لذا، فإننا نتطلع إلى أن تحقق الرؤية الاستراتيجية للمصالحة الوطنية أهدافها المعلنة وهي مصالحة جامعة شاملة تهيء بيئة مجتمعية مستقرة ينعم أفرادها بعيش آمن دون تمييز أو إقصاء.

قبل أن أختتم، اسمحوا لي أن أتناول بعض النقاط بشأن المصالحة الوطنية، وسأخاطب المجلس باللغة الإنكليزية حتى تصل الفكرة ولا تضيع في الترجمة.